

Distr.: General
13 March 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لألمانيا وبيرو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تود ألمانيا وبيرو، بصفتها الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، وبالتعاون الوثيق مع المملكة المتحدة، أن تحيلا المذكرة الموجزة المعدة بشأن الاجتماع المعقود في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩ بشأن الحالة في جنوب السودان (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستوف هيوسغن

الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) غوستافو ميزا - كوادرا

الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كارين بيروس

الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لألمانيا وبيرو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

موجز اجتماع فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن بشأن الحالة في جنوب السودان، المعقود في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩

في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعاً بشأن الحالة في جنوب السودان. واستمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها نائب الممثل الخاص للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، آلان نوديهو، برفقة خبراء من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري.

وطرح أعضاء المجلس أسئلة عن إخلاص الأطراف في الالتزام بأحكام الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان المتعلقة بضمان استيفاء حصة تمثيل المرأة في هياكل الحكم الخاصة بما قبل المرحلة الانتقالية وبالمرحلة الانتقالية، وبالبلغات والأوامر القيادية المتنوعة التي وقعت عليها الأطراف لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له. واستفسر الأعضاء أيضاً عن موقف الأطراف من أنشطة الدعوة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في تلك المجالات، بالنظر إلى أن عدة شخصيات رئيسية توجد في مواقع السلطة هي نفسها متهمه بالإيعاز أو الأمر بارتكاب جرائم جنسانية. وأعرب الأعضاء عن القلق إزاء الرسائل العلنية الصادرة عن وزير الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية في جنوب السودان في أعقاب ورود تقارير عن الاغتصاب الجماعي في بينتو في الأشهر الأخيرة، وإزاء المساعدة الفعلية المقدمة للضحايا. وتمحورت أسئلة أخرى حول الآليات المحددة التي تستعين بها البعثة في التعاون مع المنظمات التي يقودها النساء ومع النساء السياسيات، وفي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمالها اليومية، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني، وتحسين التوازن بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين في البعثة. وأخيراً، طرحت عدة أسئلة بشأن الطابع المعقد لبيئة الحماية وسبل مراعاة ذلك في الولاية الجديدة. وشملت الأسئلة التفاعل بين انخفاض أعمال القتال الواسعة النطاق بين العناصر المسلحة باقتران مع زيادة في العنف الطائفي والعنف الجنسي والجنساني، والصعوبات المواجهة في حماية المدنيين في المناطق الشديدة الخطورة غير الحماية المتاحة للمواقع المدنية، والمعايير الاجتماعية والثقافية الضارة التي تحفز الكثير من أعمال العنف المرتكبة ضد النساء والفتيات، ودور الجزاءات وآليات المساءلة الأخرى.

وفيما يلي النقاط الرئيسية التي أثّرت خلال الاجتماع:

- يشمل الاتفاق المنشط الموقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ أحكاماً هامة تتعلق بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك شرط استيفاء نسبة ٣٥ في المائة من النساء كحد أدنى في تكوين هيئات صنع القرار الرئيسية، مثل اللجان المنشأة في فترة ما قبل المرحلة الانتقالية. غير أنه حتى الآن لم تستوف هذا الشرط سوى آلية وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية والتحقق، بتحقيق نسبة ٤٣ في المائة. وتبلغ النسبة المئوية لتمثيل المرأة ١٠ في المائة في اللجنة الوطنية لما قبل المرحلة الانتقالية، و ١٣ في المائة في اللجنة الوطنية لتعديل الدستور، و ١٧ في المائة

في مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين. ولا تمثيل إطلاقاً للمرأة في اللجنة الأمنية الانتقالية المشتركة أو مجلس الدفاع المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، لم يلتزم إلا بموارد مالية جد ضئيلة لتمويل هذه العملية الانتقالية، علماً أن الميزانية التقديرية تبلغ ٢٣٠ مليون دولار.

- بالإضافة إلى تيسير مشاركة المرأة في منتدى التنشيط الرفيع المستوى وفي المشاورات الأخرى، وتيسير الزيارات الرفيعة المستوى لمسؤولي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذين يضطلعون بأنشطة الدعوة لأجل المرأة والسلام والأمن، تقف البعثة على أهبة الاستعداد لتعزيز خطابها بشأن هذه المسائل من خلال المساعي الحميدة التي تبذلها. والمنظمات النسائية بصدد إعداد استراتيجية لتيسير إدماجها في اللجان المنشأة في فترة ما قبل المرحلة الانتقالية ولتعميم ومناقشة أحكام الاتفاق المنشط المتعلقة بالمسائل الجنسانية، وتعمل على وضع قاعدة بيانات للنساء اللاتي لهن مؤهلات مناسبة للمؤسسات التنفيذية والانتقالية. غير أنه أفيد بأن الأطراف تفسر الأحكام المتعلقة بحصة النساء باعتبارها اختيارية، بحيث تحصر العضوية في تلك اللجان على العناصر المسلحة وأفراد الأمن، وهي تركز حتى الآن على الفصلين الأولين من الاتفاق المنشط المتعلقين بالترتيبات السياسية والأمنية، بدلاً من التركيز على الأحكام الواردة في الفصول اللاحقة بشأن اقتصاد السلام أو سيادة القانون أو العدالة الانتقالية.

- تعرض ما لا يقل عن ١٣٤ امرأة للاعتداء الجنسي من جانب أطراف مختلفة في النزاع في بينتو والمناطق المحاورة لها خلال فترة شهرين، وعدد الادعاءات المبلغ عنها في عام ٢٠١٨ مثير للانزعاج ويزيد بكثير عن عددها المسجل في عام ٢٠١٧، إما نتيجة لاستمرار انعدام الأمن أو لتحسين الإبلاغ. وعلى وجه التحديد، زاد عدد حالات العنف الجنسي والعنف الجنساني المبلغ عنها من ٥٨٣ حالة في عام ٢٠١٧ إلى ١٢٠ ٥ حالة في عام ٢٠١٨، وزادت حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات من ١٩٦ حالة في عام ٢٠١٧ إلى ٢١٩ حالة في عام ٢٠١٨. وتقدم عادة المساعدة إلى الضحايا من قبل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بتنسيق من المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني. ولدى الأمم المتحدة في جنوب السودان برنامج مشترك بشأن العنف الجنساني، وسلط الضوء على عدد من التدخلات، ابتداء من مركز جوبا الجامع للخدمات حتى استخدام المحاكم المتنقلة. ونصف الحالات المبلغ عنها التي نظر فيها من خلال المحاكم المتنقلة تتعلق بالعنف الجنساني، وقد أسفر بعضها عن إدانات يمكن أن يكون لها أثر ذو صدى كبير في بلد تنفشى فيه ظاهرة الإفلات من العقاب. غير أن تأثير تلك الإدانات لا يطال إلا جزءاً من الحالات، وثمة حاجة إلى توسيع نطاق هذه التدخلات والاستثمار بشكل أكبر في تغيير الأعراف الاجتماعية والسلوك الذي ينصب بشكل أوسع على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بسبل منها التواصل بشأن هذه المسائل مع القيادة في الحكومة والمجموعة الحكومية المعنية بالشؤون الجنسانية والشباب.

- نتيجة للمشاركة المستمرة لكبيرة مستشاري شؤون حماية المرأة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والضغط الناجم عن الجزاءات الجديدة التي فرضها مجلس الأمن، أصدر ريك مشار أمراً قيادياً جديداً في شباط/فبراير يحظر فيه على قواته ارتكاب العنف الجنسي ويدعو فيه إلى وضع خطة عمل لتنفيذ بيانه السابق بشأن هذه المسألة. وكانت الحكومة لم توقع بعد مشروع مذكرة التفاهم مع الاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان.

- كانت البعثة قد قامت أيضا بصياغة استراتيجية بشأن تكافؤ الجنسين واستراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل البعثة. وشملت الاستراتيجيةتان أحكاما ترمي إلى كفالة أن تمثل النساء ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المشاركين في جميع الحوارات والمنتديات التي تنظمها البعثة في تعاونها مع أصحاب المصلحة المحليين والمجتمعات المحلية في جميع أرجاء البلد، ودمج المنظور الجنساني ودور المرأة في تحليل النزاع.

- كانت البعثة قد طلبت من مجلس الأمن استخدام لغة أقوى لدعوة جميع الأطراف إلى تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وإحالة مرتكبي العنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع إلى العدالة، والدعوة إلى استمرار الخبرة الجنسانية والتكافؤ بين الجنسين في البعثة. وأضاف ممثلو البعثة أن اعتبارات المساواة بين الجنسين ينبغي أن تكون جزءا من الركائز الأربع الحالية للولاية (حماية المدنيين، ورصد حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة الإنسانية، والمساواة الحميدة)، لأنها لا تزال كلها ذات أهمية في السياق الحالي.

وسلّطت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بوصفها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، الضوء على بعض التوصيات التي جرى إبلاغ أعضاء الفريق خطيا بها، وطلبت إلى أعضاء المجلس التواصل مع الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمجموعة الثلاثية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية) لضمان متابعة ملائمة لتنفيذها. والأهم من ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يبقّي على كل الصياغة الحالية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في قراره ٢٤٠٦ (٢٠١٨). وعلى وجه الخصوص، لا بد من الحفاظ على طلبه بأن تراعي البعثة تماما الاعتبارات الجنسانية بوصفها مسألة شاملة طوال فترة ولايتها، وتأكيد من جديد على أهمية توفير الخبرة المناسبة فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك مستشارو الشؤون الجنسانية وحماية المرأة، وتشديده على التمثيل الكامل والفعال للمرأة في جميع جهود تسوية النزاع وبناء السلام، بما في ذلك مشاركة المرأة وإشراكها اللاحق في تنفيذ الاتفاق المنشط؛ وأن تواصل البعثة الإبلاغ عن هذه المسائل إلى المجلس من خلال تقاريرها وإحاطاتها الدورية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في صيغة جديدة لإعطاء الأولوية لتنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن في ولاية البعثة، بطرق منها استخدام المساعي الحميدة، مع التركيز بوجه خاص على الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في بناء السلام وصنع السلام، بما في ذلك جهود الوساطة والمصالحة التي تقودها النساء على المستوى المحلي، باعتبار ذلك أمرا أساسيا لتحقيق السلام الدائم في جنوب السودان. وفيما يلي بعض الأمثلة التي قدمت:

- **يحث** الأطراف في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان على الوفاء بالالتزامات والمتطلبات الجنسانية المضمونة المتعلقة بتمثيل المرأة (٣٥ في المائة) في اللجان والآليات الخاصة بالاتفاق المنشط وجميع المؤسسات التنفيذية والانتقالية، ويدعو الشركاء الدوليين لجنوب السودان إلى أن يطالبوا بمشاركة فعالة للمرأة في تلك الهيئات، بما في ذلك في المناصب القيادية العليا.

- **يطلب** إلى بعثة الأمم المتحدة أن تدعم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات النسائية في ضمان مشاركة المرأة وإشراكها وتمثيلها بشكل كامل وفعال في جميع مراحل وعلى جميع مستويات عمليات السلام، والحوارات الوطنية، وعمليات صنع القرار العامة.

• **يشييد** بالدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني النسائية في جنوب السودان ويحث الحكومة والأمم المتحدة على ضمان أن تستشاور بانتظام فيما يتعلق بجميع المسائل المتصلة بالسلام والأمن وأن توضع آليات وبروتوكولات لحمايتها.

• **يؤكد** الأهمية الحيوية للاستثمار في جهود بناء السلام والوساطة على المستوى المحلي بقيادة المرأة من أجل توطيد السلام والأمن، بما في ذلك من خلال الحوار بين المجتمعات المحلية، والحد من العنف المجتمعي، وإحداث التغيير في الأعراف الاجتماعية، ودعم أسباب المعيشة، وتمويل الخدمات المقدمة للنساء والفتيات التي تديرها منظمات غير حكومية، وكثير منها يتطلب موارد عاجلة لتفادي الإغلاق، وتقديم تمويل متعدد السنوات وأكثر مرونة يكون موجها مباشرة إلى المنظمات المحلية والشعبية لبناء السلام على المستوى المجتمعي.

واستكمل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع هذه المقترحات بتوصيات إضافية تتعلق بولاية المكتب. وأبرز المكتب أهمية الجزاءات باعتبارها أداة لمجلس الأمن، لأن نظام الجزاءات المفروضة على جنوب السودان شمل العنف الجنسي كمعيار قائم بذاته للإدراج في القائمة، وقد اتهم سبعة من بين الأفراد الثمانية المدرجة أسماؤهم حاليا في القائمة بالعنف الجنسي والجنساني، من بين انتهاكات أخرى. وقدم كل من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للجنة الجزاءات المزيد من المعلومات والأسماء. ويحتمل أن التهديد بفرض جزاءات قد أدى إلى إعادة انخراط الأطراف في المحادثات بشأن خطط العمل والالتزامات المحددة زمنيا لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، التي كانت توقفت مع تجدد القتال. وإلى جانب الأمر القيادي الجديد الصادر من ريك مشار إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، تمضي قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان أيضا قدما في خططها المتعلقة بالتنفيذ. وأعرب المكتب عن الطلبات الرئيسية التالية فيما يتعلق بإصدار قرار مقبل بشأن جنوب السودان: مواصلة الضغط على الأطراف من أجل احترام التزاماتها والتحقيق بصرامة وسرعة في جميع حوادث العنف الجنسي، ومساءلة الجناة بغض النظر عن الرتبة أو الأقدمية؛ والإصرار على أن مفاوضات السلام تلك لا يمكن أن ينتج عنها أي عفو عن الجرائم الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي؛ والمطالبة بفرز مناسب يحول دون ترقية الجناة ليشغلوا مناصب سلطة وقوة؛ وطلب القيام بالرصد الملائم للعنف الجنسي، بما في ذلك من خلال مراقبات وتوفير الخبرة والتدريب الجنسانيين المناسبين، وطلب وقف العنف الجنسي كي يعتبر اتفاق السلام ناجحا. وأخيرا، ينبغي للمجلس أن يحث حكومة جنوب السودان على إنشاء المحكمة المختلطة دون تأخير، وتقديم خدمات شاملة للناجين، لا سيما الرعاية الطبية والنفسية - الاجتماعية، ومنح إمكانية الوصول دون عراقيل إلى المنظمات الإنسانية التي تساعد الضحايا والمدنيين المشردين، وضمان حصول الضحايا على تعويضات ودعم أسباب المعيشة.

واختتم الرئيس المشارك الاجتماع، حيث شكرا نائب الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة والفريق القطري على مشاركتهم، وأعربا عن عزمهما متابعة التوصيات التي أثيرت في الاجتماع، بما في ذلك خلال المشاورات والمفاوضات المقبلة بشأن جنوب السودان في مجلس الأمن.